



مقدمة المحقق

حائرة كانت الأسئلة التي طالعت ذهن الإنسان منذ
عصوره الأولى حول وجوده في هذا العالم ومآلات
وجوده بعد انقطاعه عنه وما يكون إليه مصيره، فلقد
قضت مسألة الموت مضاجع بني البشر، وأنارت ركيز
فطرتهم على سؤال المآل النهائي، ولم يهنأ لكثرة اعتقاد
فناء الروح بعد الموت، بل سادت فكرة الحياة بعده
منذ التفتّحات الأولى لأفق الفكر عند بني البشر.

وكذا لم يخلُ أيُّ من الأديان السماوية، وغيرها من أديان
واعتقادات، من تحقيق لفكرة الحياة بعد الموت، وأنَّ فيها تكون
مرحلة الحساب على ما فات من أعمال في الحياة الدنيا، حتّى
باتت مسألة العود بعد الموت، على مرّ العهود، شبه مسلّم تُقرّ به
العاقلة الإنسانيّة مجملّة؛ ما خلا بعض مختلي الفطرة الذين أنكروا
المسألة من أصلها وقالوا بالفناء بعد الموت قول المعاند الذي لا
يكاد عناده يصل به إلى برّيقين.

ولقد كان مبحث المعاد من جملة مباحث الفلسفة الإسلاميّة
عبر مختلف محطّاتها، إلّا أنّ نصيبه من البحث قبل عهد ملا صدرا
الشيرازي كان نذرًا يسيرًا مقارنةً بما يعدوه من مسائل الوجود

وشؤونه. والمبحث رغم تسالم الكلّ على ضرورته وثبوت أصلته، ورغم إيمان الكلّ بحقيقة وقوع المعاد، لم يكن سهل المؤونة بحيث تسهل مطالبه على كلّ ذي فكر ونظر، بل إنّ فحول الفكر الفلسفيّ عجزوا عن إجلاء مبهماتهِ وتفسير حقائقه، فكان كثيرهم يقرّ كثيرها بالاستناد إلى المنقول في الكتاب والسنة، مهملين السعي إلى إثباتها بالبراهين الجليّة، والاستدلال عليها بالعقل كما كان حالهم مع ما عداها من مباحث مبادئ الوجود وكلّيّاته، وأحواله وشؤونه، وقد أشار ملّا صدرا إلى ذلك بقوله:

«واعلم أنّ اختلاف أصحاب الملل والديانات في هذا الأمر وكيفيّةه إنّما هو لأجل غموض هذه المسألة ودقّتها حتّى أنّ الحكماء كالشيخ الرئيس ومن في طبقتهم أحكموا على المبادئ وتبلّدت أذهانهم في كيفيّة المعاد»^(١).

فما أشكل، بحسب واضح نصّ صدرا، عند أهل العلم هو الكلام في كيفيّة المعاد والحشر، لا الكلام في أصل وقوعه. والإشكال لديهم فيما خصّ كيفيّةه منبني على واردات النصّ المقدّس الصريحة، وعلى تعاليم الدين الإسلاميّ التي أكّدها مباحث الكلام بجملتها، وإنّ ردّ صدرا ومن تلاه لإشكالاتهم لا يعني نكران أحقيّة منطلقات هذه الإشكالات، بل بالغ ما يعنيه ذلك هو عجز بصيريّ تخلّل فهمهم لمسألة المعاد فلم يُتّح لهم ربط المقدمات بنتائجها الصحيحة، فكان ما كان منهم من إنكار لبعض الحقائق عند بعض، واعتماد على النصّ كمرجع وحيد لإثباتها عند بعض آخر.

(١) المظاهر الإلهيّة، الصفحة ١٢٦.

والإشكالات هذه إنما تجلّت على مستويين:

أولهما في أنّ المعاد هل هو جسمانيّ أم روحانيّ، وهو منعكس في اختلاف النصوص الدينيّة بين ديانة وأخرى، بل الأمر يعدو ذلك إلى استفاد نصوص ديانة واحدة، ما يُعجز عن استنباط مراد الناصّ الواقعيّ، فتجد في آيات القرآن الكريم ما يفيد - بحسب صدرا - التجرد مثل قوله تعالى ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾^(١)، وتجد ما يفيد التجسّم من مثل قوله ﴿وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾^(٢). وبالتالي فلا يمكن تحديد واقع أمر المعاد باستظهار النصوص الدينيّة بالطرق التقليديّة، بل لا بدّ من اعتماد منهج خاصّ في قراءة النصوص. وقد أدلى الملا صدرا بنظرته في هذا الشأن وإن بنهج حكميّ يمازج بين مسلمّات النصّ في ظهوره والتأويل العقليّ الفلسفيّ.

وثانيهما، في الإمكانية العقليّة لوقوع المعاد الجسمانيّ، وقد أنكره كثير. فوقوع المعاد الجسمانيّ على النحو الذي تُظهره آيات القرآن ممنوع بحسب أهل الكلام والفلسفة بإشكاليّتين هما: (١) شبهة الأكل والمأكل، وهي شبهة الكلاميّة بامتياز؛ و(٢) إشكاليّة إعادة المعدوم، وهو إشكال فلسفيّ.

وبالخلاصة، فقد ثبت في حكمة صدرا الشيرازي المتعالية أنّ

(١) سورة مريم، الآية ٩٥.

(٢) سورة يس، الآيتان ٧٨ و٧٩.

المعاد جسماني^(١)، وثبوت ذلك لديه إنما استند على تآزر البرهاني الاستدلالي والنصي النقلّي والإلهامي الشهودي، وهي سمة تميّز بها منهج صدرا عن أسلافه في معالجة المسائل الحكميّة، حيث اعتمد ثلاثيّة البرهان والعرفان والقرآن في تشييد مدرسته الفكرية الخاصّة.

وعن منهج صدرا يقول أحد شراحه المعاصرين:

«لا يقتصر الملاً صدرا في مصادره على العقل كما في المدرسة المشائيّة التي لا تأبه للمصادر الأخرى كالوحي والإلهام، ولا يكتفي من جهة أخرى بالإلهام والإشراق كما يذهب العرفاء والمتصوّفة ممّن يرون العقل عاجزاً عن إدراك الحقائق، بل إنّ ينظر للوحي كأهمّ المصادر وأكثرها وثاقّة وحسمًا، وكما أسلفنا فهو ممّن يولي القرآن والحديث أهميّة بالغة في تصوّراته الفلسفيّة»^(٢).

ومن هنا، فقد اتّخذ مبحث المعاد في التعاليم الإسلاميّة بعد ملاً صدرا وجهةً جديدة، ويعتبر الفهم الصدراي لمسألة المعاد والحشر محوراً في منظومة متكاملة تقدّم فهمًا إجماليًّا لمسألة النشآت الوجوديّة التي تقطعها نفس الإنسان، وعلاقة إحداها بأخواتها، وكيفية السفر بينها، كما وتؤسّس لقراءة فلسفيّة للنفس الإنسانيّة تصل إلى معرفة بحقيقة النفس، وهو من أرقى المقاصد

(١) سيتبين للقارئ الكريم في مراحل لاحقة من هذا الكتاب كيفية رد ملاً صدرا للشبهات المطروحة، كما والإضافات التي قدّمها في خصوص مسألة الحشر الجسمانيّ.

(٢) الملاً صدرا والحكمة المتعالية، الصفحة ٦٩.

والغايات ف«من عرف نفسه فقد عرف ربه»^(١).

ولذلك كله، فقد يصبح من نافل القول اعتبار تعاليم مدرسة الحكمة المتعالية ركيّةً يمكن البناء عليها في فهم عديد من المفاهيم الدينيّة الإسلاميّة، وخوض كثير من المباحث الفلسفيّة والعقائديّة والقرآنيّة.

مع الكتاب

وأما كتابنا المقدّم له، فيعالج موضوعة المعاد من حيث حركة النفس الإنسانيّة فيه، متناولاً جملةً من الموضوعات المتعلقة بهذه المسألة، فيسير مع القارئ في استشرافٍ لدلالات المبحث وتقديم لها في منهج علميٍّ متسلسل، يصل المرحلة بسابقتها ويقدم عبرهاً لاحقتها، وصولاً إلى استكمال مبحث لا يصحّ اعتباره محض جهد تفسيري لآراء صدرا الشيرازي، بل يمكن اعتباره خوضاً في غمار بحر هذا المبحث بالاستفادة من تعاليمه، مع تقديم إضافات علميّة جزيلة تبتني على تلك الاستفادات، كما وفتح لآفاق مباحث علميّة جديدة متعلّقة يمكن الخوض في كلّ منها بشكل مستقلّ.

والكتاب سلسلة من الدروس قدّمها المؤلّف لمجموعة من طلاب معهد المعارف الحكميّة جمعت وحُزرت وأعيدت صياغتها ليتسنى تقديمها بصبغة علميّة ممنهجة، وقد أشرف الأستاذ المؤلّف على هذا العمل إشرافاً شخصيّاً، وكانت له اليد الطولى في تخريج

(١) تصنيف غرر الحكم، الصفحة ٢٣٢، الحديث ٤٦٣٧.

أبحاثه في الصيغة التي هي عليها. وقد أضفنا للكتاب - فضلاً عن تقرير المبحث وتحريره - جملة تحقيقات وشروحات أدرجناها في هامشه، وذلك لمجموع المطالب العلمية التي وجدنا في إيضاحها للقراء حاجةً ماسّةً بما يخدم الغاية المتوخّاة من مباحثه، بالإضافة إلى تخريج الاقتباسات من مصادرها، كما وقدمنا تعريفاتٍ علمية لجملة مفردات وموضوعات وجدنا في تعريفها ضرورةً. وقد تمّ تمييز ما أضفناه من هوامش بإضافة عبارة «[المحقّق]» في آخرها.

يبدأ المؤلّف فصل الكتاب الأوّل بتقديم تعريف معنى المعاد واستعراض أهمّيّة خوض مباحثه والدوافع الحاثّة على ذلك، وما يترتّب عليه من ثمار على المستويين المعرفيّ والوجوديّ، كما وي طرح آثار الإعراض عن هذه الحقائق، لما للمبحث هذا من غاية شريفة هي طلب الحقّ. ومن ذلك يصل إلى استفادات يستعرض منها مدلولات الحقّ ومعانيه، ويربط بعدها الكلام بشؤون يوم الحقّ، ليعرض مسائل من مثل تجسّم الأعمال وواقع ميزان الأعمال ومعناه، ويثبت في نهاية الفصل مجموعةً من الخصائص التي لا يمكن لأيّ الخوض في مباحث المعاد دون توفّرها فيه، ويعرض بعد ذلك إشكالات المعاد الجسمانيّ.

ثمّ ينتقل في فصل الكتاب الثاني إلى مرحلة التدليل والإثبات على أصل مسألة المعاد، فيعرض بالشرح والتفصيل مستويات الأدلّة المقدّمة على موضوع المعاد. فيقدّم أوّلاً ما يمكن تسميته بالمستوى العام من الأدلّة؛ ثمّ ثانيًا مستوى ما له علاقة بالنصّ الدينيّ، مناقشًا الكيفيّة الأسلم في التعاطي مع النصوص، عارضًا لأنحاء الخطاب الغيبيّ في النصوص الدينيّة مع الإنسان، من ما

يخاطب العقل، والقلب، والوجدان؛ مردفًا بعدها بتناول ما سمّاه مستوى خاصّ الخاصّ، الذي فيه كفيّة تقديم مناقشات الحكماء من المحقّقين حول موضوع الأدلّة؛ ليخلص في نهاية الفصل إلى عرض رأي صدر الدين الشيرازي في الصدد ذاته.

أمّا في الفصل الثالث، فيتوجّه المؤلّف إلى تثبيت جملة من التأسيسات الفلسفيّة في ما قد يخصّ هذه المسألة، فيسهب الكلام في مسألة التناسخ عبر عرض الآراء المقولة فيها، ثمّ تقديم أبرز الردود الحكميّة في صدها، وفي الكلام هذا يتطرّق لآراء العلّامة محمّد حسين الطباطبائي، كما ويعرض رأي ملّا صدرا الشيرازي، ثمّ يقدّم توليفه خاصّةً منتظمةً تبتني على الطروحات السالفة. والفصل هذا لا يخلو من إشكالات يطرحها المؤلّف على كلّ من الآراء الواردة في هذا الصدد، كما ويغتني بكثير من التحليل والتنفيذ لتلك الآراء، مع محاولة الوصول إلى مبتنى حكميّ أساسيٍّ لمسألة التناسخ يمكن على أساسه الوصول إلى حلول للإشكالات المطروحة على مسألة المعاد الجسمانيّ.

وختامًا، يعرّج المؤلّف في فصل الكتاب الرابع على موضوعة النفس الإنسانيّة وكفيّة تمظهرها في المعاد. فيؤسّس للكلام بتناول موضوعة حركة النفس الإنسانيّة، وعلاقتها ببدنها، ليستفيد من ذلك أصولًا علميّةً منها أصل ثبات الهوية الإنسانيّة، ونحو علاقة الإحساس المادّيّ بالإدراك النفسيّ، وغيرها ممّا يصل به إلى تحديد كفيّة حصول تناسخ النفس البشريّة وانتقالها بين النشأتين، خالصًا منها إلى الرّدّ على إشكاليّ إعادة المعدوم والأكّل والمأكول. ثمّ ينحو في ختام المبحث لعرض بعض الاستفادات العمليّة المعرفيّة عبر تقديم

أصول التأويل الستة عند صدر الدين الشيرازي.

وفي ختام الكلام لا يسعنا إلا أن نشكر الله أولاً أن يسر لنا إنجاز هذا العمل ووفقنا إلى إتمامه وتقديمه زاداً مباركاً مثمراً يفاد منه طلاب الحق والحقيقة، راجين أن يكون ممّا نتقرب به إليه وممّا يرضيه عنّا يوم المعاد؛ ثم أن نشكر كل من ساهم في هذا العمل من تفرّغ المحاضرات وصفّها؛ كما وأن نشكر جزيلاً المؤلّف الأستاذ الشيخ شفيق جرادي، الراعي لهذا العمل والمشرف عليه منذ مراحل الأولى حتّى مرحلة الطباعة الأخيرة.

والله وليّ التوفيق والتسديد.